

المحاضرة الثانية في مادة القياس والاشتقاق:

شروط القياس / أقسام المسموع / أنواع القياس

أ / قطاف

أولا- شروط القياس:

1- انعدام النص أو الاجماع. لذلك لا يجوز مثلا إدخال (ال) على كل من: (كل)، (بعض)، (غير) بنية المضاف إليه، لأنّ العرب لم تفعل ذلك.

2- ألا يكون المقيس عليه شاذاً. لذلك أثر عن أهل العلم قولهم: (ما خالف القياس؛ أي القواعد العامة، فلا يقاس عليه. فليس كل ما سُمع عن العرب يُقاس عليه).

3- الاتحاد في العلة (مُسوّغ الحمل والمقايسة):

وهذا من أبداع مباحث النحو العربي¹. وقد أشار سيبويه إلى علل النحو في كتابه. يقول: (وليس شيء مما يُضطرون إليه إلا وهم يُحاولون به وجهها). وقال أحدهم: (إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: تعبدي. وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع. أي سماعي).

وتدرك العلة بأمور:

- الاجماع: وهو أن يُجمَعَ أهل العربية على أنّ علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أنّ علة تقدير الحركات على المقصور هو التعذر، وفي المنقوص الاستثقال. وعلى أن علة إعراب الأسماء احتياجها إلى ظهور المعنى، لأنّ الأفعال مبنية عدا الفعل المضارع.
- النص: وهو أن ينصّ العربي على العلة. قال أبو عمرو: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب؛ أي عبيّ شديد العيِّ جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس

¹ وقد بني القياس على العلل. ومن الكتب المفصلة لها نذكر:

العلل في النحو لقطرب، علل النحو للحسن بن عبد الأصفهاني، نقض علل النحو للحسن بن عبد الأصفهاني علل النحو لابن كيسان، الايضاح في علل النحو للزجاجي، النحو المجموع على العلل لمبرمان، علل النحو لابن الوراق.

بصحيفة؟ يقصد أنّ المذكور قد يؤنث إذا أُؤل بمؤنث، كما أنّ المؤنث قد يُذكر إذا أُؤل بمذكر. كقوله تعالى: (فمن جاءه موعظة). أي جاءه الوعظ (مذكر). ومثال ذلك أيضا قوله تعالى: (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين 180 فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم 181). فالضمير في (يبدلونه) عائد على الوصية، فجاز أن نقول يبدلونه بدلا عن يبدلونها، وهذا لأن الوصية بمعنى الإيضاء. وقال سيبويه غي كتابه: (سمعنا بعضهم يدعو: اللهم ضبعا وذئبا. فقلنا له ما أردت؟ قال: أردت: اللهم اجمع ضبعا وذئبا). ففسّر ما نوى. وهذا تصرّح بالعلة، وهي جواز حذف العامل (وهو هنا فعل الأمر المحذوف اجمع).

- الإيضاء: وهو الإشارة إلى العلة بخفاء، وهو أكثر العلل.
- المناسبة: وهو أن يُحمّل الفرع على الأصل بالعلة التي علّق عليها الحكم في الأصل. يجعل أحكام الفاعل للنائب عن الفاعل.

وإخلاصة مما تقدم أنه إذا انعدم الدليل على حكم كلمة معينة، ولم يكن المقيس عليه شاذًا، واتحد الأصل مع الفرع في العلة؛ صحّ القياس.

ثانيا- أقسام المسموع:

النوع	شرحه
مطرّد في القياس والاستعمال معا	وهذه هي الغاية المطلوبة. وهو الغالب ثبوته عن العرب. وضابطه أمران: - لا يخرج عن القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل. - يكثر استعماله في العربية. مثل: خرج زيد، وقام عمرو. فكل من (خرج) و(قام) لم يُخالفا القواعد العامة، وهكذا نطقت بهما العرب.
	وضابطه أمران أيضا: - لم يخرج عن القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل.

<p>-نادر الاستعمال (أو قليل الاستعمال). فلا يمكن استعمال (أن) بعد (كاد) في قولنا: كاد زيد أن يقوم، فهذا شاذ قليل في الاستعمال. ومن أمثله كذلك: وَذَرَّ، وَدَعَّ، وهما ماضي كل من: يذر، يدع. وذلك لأن يذر ويدع لا ماضٍ لهما.</p> <p>فلو نظرنا إلى القواعد الصرفية لوجدنا هذين الفعلين لم يخالفا القواعد العامة، فهما مثل: وزن، وصف، وعد. ولكن ماضيهما لم يُسمع إلا نادرا. حتى إن بعضهم يذكرهما مع المتصرف تصرفا ناقصا، الذي لم يأت منه إلا المضارع والأمر.</p> <p>والصواب كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين أنهما فعلاان متصرفان تصرفا تاما، ويأتي منهما الماضي على ندرة.</p> <p>نجد الفعل ودع في قوله تعالى- وبقرأة عروة بن الزبير- : (ما ودعك ربك وما قلى). وفي قوله صلى الله عليه وسلم: (دعوا الحبشة ما ودعوكم، واتركوا التُّرك ما تركوكم).</p> <p>ومن الأمثلة الدالة على هذا النوع قولهم: مكان مُبْقِل. فهذا الموافق للقياس، ولكن الأكثر سماعا وتداولاً واستعمالاً هو (باقل).</p>	<p>مطرّد في القياس، شاذّ في الاستعمال</p>
<p>وضابطه أنه: -خارج عن القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل. -يكثر استعماله. وهذا النوع يُحفظ ويستعمل لأنه الثابت عن العرب، ولا يُقاس عليه لمخالفته القواعد العامة. ومنه استنوق الجمل.</p>	<p>شاذ في القياس، مطرّد في الاستعمال</p>
<p>وضابطه أنه: -خارج عن القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل. -لم تستعمله العرب (غير مسموع وغير منقول) وهذا النوع أجمعوا على رفضه. ومن ذلك قولهم: ثوبٌ مَصُون، وفرس مَقوود، ورجل معوود من مرضه. ومنه أيضا رفع المفعول وجرّ الفاعل. هذا النوع لا يسوغ القياس عليه.</p>	<p>شاذ في القياس والاستعمال معا</p>

ثالثا- أقسام القياس:

إنّ المطلع على تطور الفكر النحوي في كتب الأوائل يلحظ وفرة في المصطلحات، وربما اختلافا فيها، وفي المقصود منها في بعض الأحيان، وهذا ما كان في باب القياس أيضا، فقد تعددت أقسامه تبعا للمذهب النحوي، وللنحوي نفسه، وربما لاختلاف الزمن، وتطور الفكر نفسه.

وعلى كل، يمكن تحديد أربعة أقسام له، هي كالآتي:

1- أقسام القياس بحسب الاستعمال: وينقسم إلى مطرد وشاذ ومتروك:

- القياس المطرد: المطرد هو ما اجتمع عليه، وبالتالي يصح قياس ما أشبهه عليه. والمطرد عند النحويين هو الغالب والكثير والشائع. ويراد به عندهم عموم القاعدة الضابطة لأي مسألة من مسائل النحو. والاطراد يتعلق بالكثرة (الكم) للمقيس عليه، ومن جهة أخرى بالفصاحة، فلا يقاس 'لا على الأثر الفصيح الذي استوفى شروط القيد'. يقول ابن هشام: (انهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلًا ومطردا).
- فالمطرد 100 %، والغالب 87 %، والكثير 67 %، والقليل 13 %، والنادر 4 %.
- والمطرد والغالب والكثير والشائع عند سيبويه والفراء (ت 207 هـ) واحد.
- القياس الشاذ: وهو الخارج عن القاعدة، نقيض المطرد. اصطلاحوا عليه بالشاذ والقليل والنادر والقبیح والردیء والضعیف والفساد والمحال. وهو يُحفظ ولا يُقاس عليه. والشذوذ يرتبط بمخالفة القواعد النحوية، والنصوص اللغوية مسموعة أو مروية. ولا يُراد به القلة، إنما ما خالف الأصل والباب والغالب. وأمثله قليلة جدا. أشار ابن جني إلى القياس الشاذ فقال: (وحكى البغداديون: فرس مقوود، ورجل معوود).
- ولا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه، ولا يستعمل إلا على وجه الحكاية.

■ القياس المتروك: ويسمى بالمهجور أو المرفوض. ولم يحدده النحاة، وإنما ذكروه و ضربوا له الأمثلة. ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام، وهو ما لا يجوز النحاة استعماله، بل يمنعونه.

ومن أمثله حسب سيبويه: (ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس: مئتين أو مئتين، ولكنهم شبهوه بعشرين أو أحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحداً، لأنه اسم عدد، كما أن عشرين اسم لعدد، وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً، والمعنى جميع). (الكتاب: 209/1).

2- أقسام القياس باعتبار العلة الجامعة: وينقسم إلى ثلاثة أضرب:

أ- قياس العلة: وهو أن يُحملَ الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل. وينقسم هذا بدوره إلى:

- قياس المساوي: وهو حمل فرع على أصل، وحمل نظير على نظير، كحمل ما لم يُسمَّ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد. وحمل الفرع على الأصل من أكثر صور القياس شيوعا.

وأما حمل النظير على النظير فيكون في اللفظ، ويكون في المعنى، أو فيهما معا.

فمن اللفظ: زيادة (إنّ) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة. لأنهما بلفظ (ما) النافية.

وأما في المعنى، فجواز (غير قائم الزيدان) حملا على (ما قام الزيدان).

- قياس الأولى: وهو حمل أصلٍ على فرع، أي أن العلة في الفرع أقوى منها في الأصل. وهذا يدل على قوة في الفرع.

ومن أمثله:

- حمل اسم الفاعل المعرف بـ (أل) في إضافته إلى ما بعده، وعمل الجر فيه على الصفة المشبهة. مثل: هذا الضارب الرجل. شبهوه بـ (الحسن

الوجه)، وإن لم يكن مثله في المعنى، ولا في أحواله، إلا أنه اسم، وقد
يجر كما يجز، وينصب أيضا كما ينصب.

- حذف الحروف للجزم في الفعل، وهي أصول، حملا على حذف الحركات
له، وهي زوائد.

- حمل الاسم (وهو الأصل) على الفعل، وهو الفرع، في باب مالا
ينصرف.

- قياس الأدون: هو حمل ضد على ضد، أو نقيض على نقيض. وفي هذا النوع من القياس
تكون العلة غي الفرع أضعف منها في الأصل.
ومن أمثلته:

- النصب بـ (لم) حملا على الجزم بـ (لن)، فإن الأولى لنفي الماضي،
والثانية لنفي المستقبل. وهذا النوع من الحمل في تبادل الأحكام يدخل
تحت (تقارض اللفظين). ومنه قول الشاعر في إعطاء حكم (لن) حكم
(لم):

لن يخبِ الآن من رجائك من... حرك من دون بابك الحلقة

- حمل (لا) على (إن).

- حمل (كم) للتكثير على (رُبَّ) للتقليل.

ب- قياس الشبه: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلة التي علق
عليها الحكم في الأصل. وهو قياس يُكتفى فيه بمجرد الشبه. قال سيبويه: (وقد يشبهون
الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله). ومن أمثلته:

إعراب الفعل المضارع كإعراب الاسم، لأن الفعل المضارع يتخصص بعد شياعه، كما
أن الاسم يتخصص بعد شياعه. فالفعل (يقوم) مثلا يصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت
عليه السين اختص بالاستقبال. وكلمة (رجل) تصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه
الألف واللام اختص برجل بعينه. أو لأنّ لام الابتداء تدخل عليه كما تدخل على الاسم،

مثل: إنَّ زيدا لقائم. وإنَّ زيدا ليقوم. أو لأنه مشابه للاسم في كونه على حركته وسكونه، فإنَّ (يضرب) على وزن (ضارب).

ج-قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة في العلة، والأخالة هي المناسبة. ومن أمثلته:

-بناء (ليس) بعدم التصرف، لا طراد البناء في كل فعل غير متصرف.

-إعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف، لا طراد الأعراب في كل اسم غير منصرف.

3-أقسام القياس باعتبار اللفظ والمعنى: وينقسم إلى:

■ القياس المعنوي: هو ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة إلى أسباب معنوية. وهذا القياس أقوى وأوسع من اللفظي، ودليل ذلك عند ابن جني أنَّ الأسباب المانعة من الصرف تسعة، واحد منها لفظي، وهو شبه الفعل، مثل (أحمد)، والثمانية الباقية معنوية، كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك. ومن أمثلته:

-اعتبار الفاعلية والمفعولية، حيث تقول رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا كله اعتبار معنوي.

-رفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم (الصدارة).

■ القياس اللفظي: هو ما كانت العوامل فيه لفظية، حيث تظهر آثار فعل المتكلم بمُضامة اللفظ اللفظ. مثل: دخول (إن) على (ما) المصدرية لشبهها لفظاً ب (ما) النافية. كقول الشاعر:

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيت... على السن خيراً لا يزال يزيد

والعادة أنّ (ما) النافية هي التي تؤكد عادة ب (إن)

إذن، هناك شبه لفظي بين (ما) المصدرية، و (ما) النافية.

وابن جني يبني على هذا الشبه اللفظي شها معنوياً، على اعتبار أنك لو لم تجعل (ما)

المصدرية كأنها (ما) النافية لم يجز إلحاق (إن) بها.

4- أقسام القياس باعتبار الوضوح والخفاء: قسّم علماء أصول الفقه قياس العلة إلى ثلاثة أضرب؛ جليّ وواضح وخفيّ. فأما الجليّ فهو أن ينصّ الشرع على العلة، أو ثبت بالإجماع. وأما الواضح فهو أن تؤخذ العلة من ظاهر قول صاحب الشرع، وأما الخفيّ فهو ما أُخذت علة بالتأثير والاستنباط.

أمّا النحاة، وعلى رأسهم السيوطي، فاكتفوا بذكر ضربين هما الجليّ والخفيّ.

▪ القياس الجليّ: عرّفه السيد الجرجاني بقوله: (هو ما تسبق إليه الأفهام)، كقياس المثني على الجمع، وذلك بحذف النون من المثني في صلة الألف واللام، على حذف النون من الجمع فيها، فإنّ الأول لم يُسمع بخلاف الثاني.

▪ القياس الخفيّ: ويسمى استحسانا. والاستحسان ترك قياس الأصول لدليل، مثل رفع المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة. ومنهم من قال إنه رفع بالزائد في أوله. وعلة الاستحسان كما يراها ابن جني ضعيفة، إلا أن فيها ضربا من الاتساع والتصرف. ومنه ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة. ومثال ذلك قولهم: رجل غديان وعشيان، وقياسه غدوان وعشوان، لأنهما من غدوت وعشوت.